نحو تصور جديد
لوسائل وأساليب عمل الدراسات القرآنية
لضمان جودة ذات مستوى عال
مقترحات عمل من خلال تجربة
الجامعات الكندية في «كيبك»

د. المصطفى إيدوز

السيرة الذاتية

الاسم: المصطفى إيدوز.
مكان الميلاد وتاريخه: ٠٨/ ١٠/ ١٩٦٢ الدار البيضاء ـ المغرب.
المؤهل العلمي: دكتوراه.
مكان الحصول عليه وتاريخه: جامعة الحسن الثاني ـ الدار البيضاء ـ المغرب ـ ٢٠٠٢م.
الدرجة العلمية: أستاذ التعليم العالي.
التخصص العلمي العام: اللغة العربية وآدابها.
التخصص العلمي الدقيق: الأدب العربي القديم.
العمل الحالي: أستاذ جامعي. مستشار وخبير تربوي واجتماعي.
الإنتاج العلمي:
* **الكتب**:
١ ـ كيف نساعد الأطفال على حفظ القرآن الكريم؟
٢ ـ السبيل الميسر لإتقان الإنشاء.
٣ ـ مرجع الطلاب في قواعد اللغة العربية وإتقانها.
* **البحوث**:
١ ـ البذل أساس قيام الأمة الوسط.
٢ ـ الإرهاب الإلكتروني واقع وآفاق.
٣ ـ رؤى إعلامية حديثة للتصدي لظاهرة الإرهاب.
المشاركة في المؤتمرات والندوات:
١ ـ مؤتمر الحوار وأثره في الدفاع عن رسول الله صلى الله عليه وسلم ـ الرياض
٢ ـ ملتقى العمل الإنساني الثاني ـ جدة.
٣ ـ ندوة العلاقة التكاملية بين الأجهزة الأمنية والتربوية ـ جامعة نايف ـ الرياض.

العنوان: ٤٨ شارع إمام الحرمين الشقة ٦ المعاريف ـ الدار البيضاء ـ المغرب.
* **البريد**: ٢٠٢٠٠
* **الهاتف**: ٢١٢٦٦١٨٦٨٤٩٦
* **الإيميل**: idouz@yahoo.fr

ملخص البحث

للإجابة على عدد من الأسئلة الخاصة بالدراسات القرآنية، ولرصد واقع هذه الدراسات في الجامعات العربية والإسلامية، كان لابد من أن نمهّد لهذا البحث ببيان أهمية الدراسات القرآنية في بناء مجتمع المعرفة، على اعتبار أن القرآن الكريم هو منبع المعرفة النورانية الخالصة، وكذلك بيان أهمية هذه الدراسات في تنمية المجتمعات، وتحصينها من الانحراف، على اعتبار أن القرآن الكريم كتاب أحكام، وإرشادات يُجنّب الفرد مهاوي الزيغ والضلال. ثم تطرقنا بعد ذلك لبيان واقع الدراسات القرآنية، والذي أجملناه في النقاط الآتية: عدم استفادة الدراسات القرآنية من البحوث التربوية الحديثة، وغياب المنهجية الإسلامية الخالصة واعتماد المناهج التقليدية، وشيوع الأساليب التقليدية في العملية التدريسية، وغياب اعتماد التكنولوجيا الحديثة بشكل واسع، وغياب ثقافة التقويم، والتي تعتبر ذات أهمية كبرى في تصويب الدراسات والعملية التدريسية، وإرشادها للطرق المثلى لبلوغ درجة الإتقان. وعملنا في الفصل الثاني على رصد عملية ضمان الجودة في الجامعات الكندية، خصوصًا في الجامعات «الكيبكية». وأشرنا إلى المؤشرات الكبرى التي تعتمدها هذه المؤسسات لتطوير الدراسات العليا في جامعاتها، ثم اقترحنا فكرة مشروع لبناء خطة لضمان الجودة الشاملة في الدراسات القرآنية. أما في الفصل الثالث فتطرقنا إلى مسألة الدراسات القرآنية ونورانية المعرفة، على اعتبار أن القرآن الكريم هو مصدر المعرفة الخالصة، وأشرنا إلى أنه لا يمكن بناء خطة واضحة المعالم لضمان الجودة في مجال الدراسات القرآنية، إن لم تتغير الإرادات التي لا تتحمّس للتجديد والتطوير، مع التماس أن تُخصّص القيادات الحاكمة مزيد اهتمام للدراسات القرآنية، وأن ترصد لها التمويل الكافي، ثم عرضنا لمشروع بناء خطة لضمان الجودة في مجال الدراسات القرآنية، والعناصر التي يجب أن تراعى لضمان الاعتماد الأكاديمي، لنختم البحث بعدد من التوصيات العامة والهامة.

مقدمة

لا ينكر أحد أهمية الدراسات القرآنية، وما تقدمه من خدمات جُلّى للمجتمع وكذا بناء مجتمع المعرفة النورانية؛ ذلك أن القرآن الكريم هو حبل النجاة للأمة في الدنيا والآخرة. وهو محفوظ بحفظ الله تعالى له، لكن وجب العمل على تطوير الدراسات والبرامج المتعلقة بالكتاب العزيز حتى ترقى إلى المستويات العالمية. وهذا مطلب شرعي أكيد لا يخفى على أحد، إذ أن آليات الدراسات العليا في الجامعات اليوم عرفت تطورًا كبيرًا، نظرًا للتحول السريع الذي يعرفه العالم، ثم إن الإبقاء على الوسائل والأساليب التي كانت تُعتمد لدراسة القرآن وعلومه قد لا يُحقّق الهدف المنشود من هذه الدراسات، التي من الواجب أن لا تبقى منحسرة في جامعاتها، بل لا بد أن تخرج للعالم في حلل جديدة، محافظة على أصولها، مجددة في متغيراتها.

لا ريب أن الوسائل التي تُعتمد الآن في الدراسات القرآنية هي من اجتهاد البشر، وهي بذلك خاضعة للتغيير والتطور. والمتتبع اليوم لبرامج الدراسات الجامعية، وطرق تفعيلها وتدريسها، يلحظ بلا شك التطور السريع الذي شهدت هذه الدراسات، والمستويات المتميزة التي بلغتها بعض الجامعات العالمية. والأوْلى للدراسات الخاصة بكتاب الله

تعالى أن تسعى للتطوير والتجديد، وهذا مبدأ إسلامي أصيل، أي العمل على الابتكار والاجتهاد والتطوير. وهذا ما سيسعى هذا البحث بإذن الله تعالى لتحقيقه.

تحديد مشكلة البحث:

تتحدد مشكلة هذا البحث في السعي للبحث عن الوسائل والأساليب الجديدة في مجال الدراسات الجامعية، للحصول على العالمية، وعلى الاعتماد الأكاديمي، وفق أحدث معايير ضمان الجودة، من أجل اعتمادها في مجال الدراسات القرآنية.

أهداف البحث:

يهدف هذا البحث إلى تحقيق ما يلي:

١ ـ رصد واقع الدراسات القرآنية في الجامعات العربية والإسلامية.

٢ ـ استخلاص أهم التجارب العالمية في مجال الاعتماد الأكاديمي، وخصوصًا تجربة الجامعات الكندية في «كيبك».

٣ ـ الرقي بأساليب ووسائل الدراسات القرآنية إلى المستويات العالمية التي تعرفها كبرى الجامعات الآن.

٤ ـ رسم معالم خطة خاصة بالدراسات القرآنية من خلال معايير الاعتماد الأكاديمي لضمان الجودة الشاملة.

أهمية البحث:

تتجلى أهمية البحث في كونه سيسعى، لبناء خطة ذات أساليب

ووسائل جديدة مستخلصة من التجارب العالمية في مجال الاعتماد الأكاديمي، ثم العمل على تطبيقها في مجال الدراسات القرآنية.

مصطلحات البحث:

ـ **تصور جديد لأساليب ووسائل الدراسات القرآنية**: وضع معالم خطة جديدة ذات أساليب ووسائل مبتكرة، تُعتمد للاشتغال على الدراسات القرآنية.

ـ **ضمان الجودة**: مجموعة من المعايير والخصائص الواجب توافرها في جميع عناصر العملية التعليمية في المؤسسة التربوية، وذلك فيما يتعلق منها بالمدخلات والعمليات والمخرجات، التي من شأنها تحقيق الأهداف المطلوبة للفرد والمؤسسة والمجتمع وفقًا للإمكانات المادية والبشرية.

ـ **تجربة الجامعات الكندية**: رصد تجربة الجامعات الكندية خصوصًا في «كيبك».

المنهج العلمي للبحث:

سيعتمد هذا البحث المنهج الوصفي التحليلي، الذي يعتمد على تجميع المعلومات والحقائق، ثم مقارنتها، وتحليلها وتفسيرها للوصول إلى تعميمات مقبولة.

الدراسات السابقة:

سيعتمد هذا البحث الدراسات التي أنجزت حول الجامعات الكندية

«في كيبك» في السنوات الأخيرة القريبة فيما يخص معايير الاعتماد الأكاديمي لضمان الجودة الشاملة.

الفصل الأول

تشخيص واقع الدراسات القرآنية في الجامعات العربية والإسلامية بصفة عامة

تمهيد لابد منه

إن المتتبّع اليوم لسير الدراسات القرآنية، وطريقة اشتغالها في الجامعات العربية والإسلامية ليلحظ عددًا من نقاط الضعف المشتركة في سير هذه الدراسات، حيث إن أغلبها لم يفتح المجال لتطوير الدرس القرآني، ليساير المتغيرات السريعة، ونقصد هنا الأشكال والوسائل التي تعتمدها الدراسات القرآنية، وليس الكلام الرباني المحفوظ بحفظ الله إياها، والجامع لأسرار عظيمة، والذي يضم في ثناياه علم الأولين والآخرين. ولعل السبب البارز وراء التعثر الذي تشهده الدراسات القرآنية، يعود في المقام الأول إلى الإرادات التي لا تفهم معنى التطوير والتغيير، والتي تتوجس خيفة من كل جديد، على اعتبار أنه ليس من أصولنا، ولا من ثقافتنا. وبنظرة عامة على سير هذه الدراسات في الجامعات العربية والإسلامية، رصدنا عددًا من الملحوظات التي تكاد تكون قاسمًا مشتركًا بين كل المؤسسات العلمية المحتضنة لهذه العلوم القرآنية. وقبل البدء في بسط هذه الملحوظات الكاشفة لنا عن واقع الدراسات القرآنية اليوم، لا بأس من أن نتحدث عن نقطتين جدًّا هامتين، وهما أهمية الدراسات القرآنية في بناء مجتمع المعرفة على اعتبار أن القرآن الكريم، هو أصل كل المعارف، إذا ما

غصنا في أسراره واستخرجنا كنوزه. والنقطة الثانية، هي أهمية الدراسات القرآنية في تنمية المجتمعات وتحصينها من الانحراف، على اعتبار أن كتاب الله تعالى هو الجامع للأحكام التي تُسعد الناس، وتجنبهم الزيغ والضلال.

١ ـ أهمية الدراسات القرآنية في الجامعات لبناء مجتمع المعرفة

لا يخفى على أحد الدور التي تقوم به الجامعات عمومًا في بناء مجتمع المعرفة، ولا يمكن لأي أمة أن تحرز تقدمًا ملموسًا دون الاهتمام بجانب المعرفة وتطويرها، وبثها وسط الناس. خصوصًا إذا كانت هذه المعرفة تنبعث من أقدس كتاب، كلام الله تعالى.

ومن أجل بناء مجتمع المعرفة من خلال الدراسات القرآنية، يلزمنا:

أولًا: ابتكار أفكار جديدة من خلال:

ـ إبراز أثر الدراسات القرآنية في الجامعات على اعتبار أن هذه الأخيرة، تعتبر مؤسسة لها رسالة وطنيه وإنسانية في بناء مجتمع المعرفة، وذلك من خلال الإنفاق السخي على كل المشاريع العلمية المهمة، وتحسين كفاءة الأستاذ، وتيسير سبل البحث، واعتماد الوسائل الحديثة لنجاح العملية التعليمية.

ـ إبراز أثر الأستاذ الجامعي في مجال الدراسات القرآنية، من خلال عمله في البحث والتوجيه والإصلاح والمحافظة على ثوابت الأمة.

- إبراز أثر المناهج الجامعية، وذلك من خلال مسايرتها لكل المتغيرات العالمية.

- إبراز أثر المؤتمرات والندوات الخاصة بالدراسات القرآنية، في إبداع الخطط والأفكار الجديدة والمشروعات العلمية المستقبلية.

- إبراز أثر اللقاءات الدورية بين الجامعات في الدراسات القرآنية، في بث هذه المعارف النورانية، وذلك من خلال تبادل التجارب الرائدة والمتميزة.

- إبراز أثر التعليم المستمر، وذلك من خلال تطوير الكفاءات وصقل المهارات.

- إبراز أثر الدراسات العليا في الإنتاج المعرفي المتجدد والمستمر.

- إبراز أثر البحث العلمي في طرح رؤى وتصورات جديدة تسهم في تطوير مجتمع المعرفة، ومده بآخر المستجدات المعرفية المستخلصة من كتاب الله تعالى.

- إبراز أثر الإعلام الجامعي الملتزم، في نشر الوعي السامي بين الناس، ونور المعرفة القرآنية التي هي أس كل المعارف.

ثانيًا: التنويع في أنماط التعليم الجامعي في مجال الدراسات القرآنية، خدمة لكتاب الله تعالى، وبأشكال مبتكرة وذلك من خلال إحداث:

- الجامعة الرائدة، أي: أن تكون الجامعة عمومًا، وخصوصًا في

مجال الدراسات القرآنية، الرائد الأول في إنتاج المعرفة المستمدة من كتاب الله تعالى.

ـ الجامعة الفاعلة، وذلك من خلال إبراز أهمية الدراسات القرآنية في تنوير مجتمع المعرفة بأنوار القرآن الكريم، وبما أودع الله تعالى فيه من أسرار تؤثر بشكل بارز في كل العلوم الأخرى.

ـ الجامعة المبدعة، والإبداع من روح الإسلام، ومن أسس الشرع مع الحفاظ على الثوابت، فالدراسات القرآنية منوط بها أن تكون أول من يبدع وينتج، ويمد المجتمع بالمعارف المتجددة المنبثقة من كتاب الله تعالى التي لا تنقضي عجائبه.

ـ الجامعة المفتوحة، وذلك من خلال الاستفادة من تجارب الآخر، وتوظيفها في الدراسات القرآنية بما لا يمسّ جوهرها القطعي.

ـ الجامعة ذات التعليم عن بعد، فمن أجل أن تنفتح الدراسات القرآنية على العالم، لابد من إحداث جامعات خاصة بالدراسات القرآنية للتعليم عن بعد يستفيد منها القريب والبعيد، للإسهام في بناء مجتمع المعرفة.

ـ الجامعة الإلكترونية: التي تسعى إلى توظيف كل أشكال التكنولوجيا الحديثة خدمة لكتاب الله تعالى، ومسايرة للتطورات السريعة التي يشهدها عالم اليوم.

٢ ـ أهمية الدراسات القرآنية في الجامعات، لتنمية المجتمعات وتحصينها من الانحراف:

يعتبر التعليم العالي أحد العناصر المهمة في عملية التنمية الشاملة،

وركيزة أساسية من ركائز تطور المجتمعات وسببًا من أسباب نهضتها وتقدمها ورقيها. فهو يحتل موقعًا حيويًّا في تسيير منظومة التنمية الشاملة، وفي توجيهها وتحسينها، وفي رفع مستوى المجتمع من جميع النواحي الثقافية والفكرية والإدارية والاجتماعية والاقتصادية والسياسية والعلمية والعملية.

فقد آن الأوان لأن تتحرر جامعاتنا من أن تحصر نفسها بنقل المعرفة لطلابها داخل أسوار الجامعة فقط، حيث يتطلب هذا الأمر أن تصبح العلاقة بين الجامعة وقضايا المجتمع وثيقة لا تحدّها حدود، وذلك وفق معايير جديدة تأخذ في الاعتبار حاجات المجتمع المتعددة والمتغيرة. خصوصًا أن مجال الدراسات القرآنية مجال رحب لابتكار الحلول لمشكلات عدة يعانيها المجتمع العربي والمسلم، من جراء بعده الواضح عن منبع النور والخير، كتاب الله تعالى إلا فيما ندر. ولنُبرز خدمة الدراسات القرآنية للمجتمع بشكل جلي، نشير إلى المنطلقات الأساسية الآتية، وهي:

* أن تبادر وتسارع الدراسات القرآنية في الجامعات إلى مناقشة الظواهر والمشكلات الاقتصادية والاجتماعية، والتربوية والسياسية والثقافية والصحية والبيئية وغيرها، مستظلة في ذلك بنور القرآن الكريم من خلال عقد اللقاءات والندوات وورشات العمل حتى تكون محل ثقة المجتمع.
* تشجيع وتحفيز أعضاء هيئة التدريس في الدراسات القرآنية على المشاركة في الندوات واللقاءات التي تناقش فيها القضايا المهمة في المجتمع.

* تشجيع طلاب الدراسات القرآنية العليا، على القيام بالأبحاث الميدانية لدراسة قضايا خدمة المجتمع، وإبراز أهمية القرآن وعلومه في خدمة المجتمعات للحصول على محيط آمن ومستقر.

* العمل على إنشاء مجالس استشارية مشتركة وفاعلة، تتألف من منسوبي مؤسسات التعليم العالي في الدراسات القرآنية، وقيادات المجتمع، تعمل على تحديد وتشخيص حاجات المجتمع والتعرف على مشكلاته وتقديم الحلول النافعة من خلال هدي القرآن وعلومه.

* العمل على تدريب طلاب الدراسات القرآنية، على ممارسة الأنشطة الاجتماعية مثل مكافحة الأمية، والإدمان ونشر الوعي الوقائي، وغيرها.

* ضرورة العمل على تفعيل اعتماد الإسهامات التي يقدمها أعضاء هيئة التدريس في الدراسات القرآنية للمجتمع، كأحد معايير الترقية العلمية، وذلك لإبراز أهمية الدراسات القرآنية في الإسهام في حل مشكلات المجتمع.

٣ ـ واقع الدراسات القرآنية في الجامعات العربية والإسلامية:

إن أغلب الملاحظات التي رصدها الخبراء على التعليم الجامعي في الدول العربية والإسلامية، ينسحب جزء كبير منه على الدراسات القرآنية، على اعتبارها عنصرًا من عناصر التعليم الجامعي، لذلك يمكن أن نقوم بتشخيص واقع الدراسات القرآنية من خلال الطرح الآتي:

أ ـ عدم استفادة الدراسات القرآنية من البحوث التربوية الحديثة:

لاريب أن المتخصصين في الدراسات الإسلامية ـ كغيرهم في التخصصات الأخرى ـ يقضون سنوات طويلة في الدراسة والبحث والتأهيل العلمي في العلوم الإسلامية المختلفة. ذلك لأنهم لا يمكن أن يقوموا بالعملية التدريسية ما لم ينجزوا ذلك بإتقان، ولكن الوضع الصعب لمؤسساتنا الإسلامية التعليمية يجعل مردودها في نوعية الخرجين والباحثين ضعيفًا قياسًا إلى عدد المنتسبين إليها. ويعزو الدارسون ذلك إلى عدم الاستفادة من البحث العلمي التربوي وتطبيقاته في مجال الدراسات الإسلامية، ومنها الدراسات القرآنية، لأن البحث العلمي التربوي، هو الذي يزودنا بالقدر الضروري لتطوير الخبرة التعليمية للمدرسين في المستوى الجامعي والعالي. حيث يلاحظ غيابه في الدراسات القرآنية بصفة كبيرة، مما يجعل خريجي الدراسات القرآنية المؤهلين لمهمات كبيرة في المستقبل لا يستطيعون القيام بالمطلوب إليهم على أحسن وجه.

ب ـ غياب المنهجية الإسلامية الخالصة في العملية التعليمية واعتماد المناهج التقليدية:

إن الباحثين في مجال الدراسات الإسلامية ـ وخصوصًا الدراسات القرآنية ـ يمثلون أهميّةً خاصة، لأنهم أكثر اتصالًا بثقافة الأمة، وأكثر قدرةً على بعث مخزونها الحضاري إذا تم إعدادهم بالشكل الجيد. حيث إن العقل المسلم استطاع عبر عصور الازدهار الإسلامي، ومن خلال دعوة الإسلام إلى العلم وتفتحه على ثقافات الآخرين، أن يرسيَ قواعد التأصيل الثابت لمناهج البحث المختلفة، والتي استخدمها

بكفاءة في شتى ما أنتجه من علوم نظرية وتطبيقية. وإذا كان المسلمون قد استخدموا مناهج بحثية مختلفة فقد استخدموا تلك المناهج من خلال منهجية إسلامية متميّزة. وإن نجاح العالم الغربي العلمي والحضاري طوال القرون الأربعة الأخيرة إنما هو ثمرة لتطوير مناهج البحث التي أخذها عن المسلمين، وعليه يجب الحرص على تطوير المنهجية الإسلامية لترقى إلى أعلى مستوياتها، خصوصًا في مجال الدراسات القرآنية، لتصبح قدوة لغيرها في البحث الرصين المنتج والمبدع.

كما تتسم المناهج التعليمية في معظم الجامعات الإسلامية والعربية، التي تعنى بالدراسات القرآنية، بالتركيز على المعرفة الشرعية الصرفة، وتهمل المعارف الضرورية الأخرى، كما تكرس في الوقت ذاته ازدواجية التعليم، وتتسم أيضًا بالتقديس للتراث، أو ما يشبهه، وهو الأمر الذي يقتل القدرات الإبداعية التي تقوم أساسًا على حس نقدي، كما تتسم تلك المناهج بشكل واضح ببعدها عن الواقع.

ومن الطبيعي إذًا أن يكون هناك تهميش لتنمية الفكر الإبداعي، الذي هو أحد أهم الخصائص المتعلقة بالمناهج التي تعمل على تطوير آليات العلوم الشرعية، خصوصًا في مجال الدراسات القرآنية، هذا فضلًا عن عدم اعتمادها على نظرية منهجية واضحة. كما أن واقع مناهج الدراسات الإسلامية عمومًا تفتقر إلى تحديد الأهداف التربوية العامة، كما تفتقر إلى التنوع، ولا تهتم بصياغة هذه الأهداف صياغة سلوكية محددة يمكن قياسها.

ج ـ شيوع الأساليب التقليدية في العملية التدريسية:

يلاحظ أيضًا شيوع الأساليب التقليدية في تدريس الدراسات القرآنية، والتي تعتمد أسلوب المحاضرة والتلقين، وهي بذلك تقلل إجمالًا من أهمية طرق التدريس الحديثة، وتنظر إليها من زاوية ضيقة على اعتبارها من منتجات الفكر الغربي، على الرغم من أن معظمها يمتلك أصولًا تربوية إسلامية! وهكذا يرتكز التقويم على الجانب المعرفي للمتعلمين، ويفتقر إلى أدوات التقويم وأساليبه التربوية المتطورة.

إن اعتماد التعليم التربوي في الجامعات الإسلامية ـ وخصوصًا الدراسات القرآنية ـ على «التعليم» يعتبر عائقًا حقيقيًّا في النظرية التربوية الحديثة التي تعتمد مفهوم «التعلُّم».

د ـ غياب اعتماد التكنولوجية الحديثة بشكل كامل وموسع:

ثمة معضلة أخرى تتعلق بالوسائل التقنية الحديثة وتوظيفها في تدريس موضوعات الدراسات القرآنية، حيث مازال ينظر إليها على أنها ليست من أولويات التعليم، وما زالت المشاريع المتعلقة بها لم تتبلور بعد، وقد ساهم في ذلك بُعد المشتغلين بالتقنيات الحديثة عن تخصص الدراسات الإسلامية، على اعتبار أن هذه الدراسات ليست إلَّا مجالًا نظريًّا يغيب فيه التطبيق، ولعله يأتي في سياق العلوم الإنسانية التي تعاني من المشكلة ذاتها.

وبطبيعة الحال فإن أسلوب تدريس الدراسات القرآنية نفسه يهمّش استعمال التقنيات الحديثة، كجزء من العملية التعليمية، فثمة طغيان

للأسلوب اللفظي «القولي»، وثمة غياب للبحث العلمي المتعلق بإبداع، وإنتاج وتوظيف التقنيات الحديثة في تدريس الدراسات القرآنية.

هـ ـ غياب ثقافة التقويم:

من أهم الأمور التي سمحت في القرن العشرين للولايات المتحدة، فأميركا الشمالية كلّها، فأوروبا، فاليابان وبعض دول شرق آسيا، بالمساهمة الفاعلة في تطوير المعارف في العالم، هو موضوع التقويم. ففي هذه البلدان أصبح التقويم من أجل ضمان الجودة في مجالات التأهيل والبحوث والأداء على حدٍّ سواء، من مقومات الحياة الأكاديمية، إذ تستند العملية التقويمية هذه إلى معايير موضوعية. ويقوم بها المتخصصون، وتكون هي المرجعية الأساسية التي يبنى عليها النظام الجامعي ككل. فلا الضغوطات السياسية، ولا العلاقات العائلية، ولا المصالح الضيِّقة تدخل في مجال إقرار جودة تعليم، أو نوعية بحث، أو مستوى خدمة علمية أو فنّية يقدّمها الفرد أو المؤسسة للمجتمع. فالحكم في هذه جميعها للصفاء الذهني الذي يربط الجودة والنوعية بمصلحة البلاد العليا. ومن ثم وجب على الساهرين على الدراسات القرآنية اعتماد برنامج أكاديمي للتقويم المستمر من أجل ضمان الجودة الشاملة لهذه الدراسات، حتى تؤدي رسالتها الشريفة في كامل الإتقان. وهذا ما سنطرقه في الصفحات القابلة بإذن الله تعالى.

الفصل الثاني

استخلاص معايير الاعتماد الأكاديمي لضمان جودة الدراسات الجامعية في الدراسات القرآنية من خلال تجربة الجامعات الكندية في «كيبك»

سنحرص في هذا الفصل على استخراج أهم معايير الاعتماد الأكاديمي في الجامعات الكندية لضمان جودة شاملة في مجال التعليم العالي، خصوصًا في جامعات «كيبك»، من خلال أحدث الدراسات حول الموضوع، لنقوم بمحاولة تطبيقها في مجال الدراسات القرآنية.

أولًا: التطبيقات والممارسات المرتبطة بمفهوم ضمان الجودة في «كيبك كندا»:

لقد جذب التعليم في الجامعات الكندية في «كيبك» عددًا من الطلبة سواء داخل كندا أو خارجها، كما أن هناك طلبًا ملموسًا من قبل رجال الأعمال والشركات سواء داخل كندا أو خارجها لتوظيف خريجي الجامعات الكندية، إضافة إلى هذه المميزات، فإن جامعات «كيبك» تُعرف بإنجازات عالية على مستوى البحوث والدراسات والتي حظيت بالاعتراف الدولي، كما أن عددًا من الجامعات في العالم تستعين بأساتذة الجامعات الكندية، وهذا مؤشر قوي على أن التعليم الجامعي

في «كيبك» هو في أعلى درجات التميز، وهو يدل على حرصه على ضمان جودة عالية[١].

يقول «بيتروليامز Peter Williams»: «لا يجب أبدًا أن ننظر لآليات ضمان الجودة بوصفها مجموعة ثابتة من القواعد غير المتحركة، ولكن يجب أن يُنظر إليها أنها عملية متحركة متغيرة تعمل في التعليم العالي، وهذا يعني أن مراجعة آليات ضمان الجودة أمر لا مفر منه إن عاجلًا أو آجلًا»[٢].

أ ـ الجامعات الكيبيكية «بكندا» وضمان جودة التعليم العالي:

«الجامعة تؤدي خدمة عامة للمجتمع، وهذا هو السبب الذي يجعل الدولة تدعمها ماديا لذلك يجب عليها ـ أي: الجامعة ـ أن تسهر على إدارة التعليم العالي بكفاءة عالية كي ترقى بالجانب التعليمي إلى مستوى عال من الجودة إن على مستوى البرامج أو الخريجين وكذلك التميز، وذلك كي تستجيب لاحتياجات المجتمع»[٣].

تتنوع الممارسات والتطبيقات المرتبطة بضمان الجودة، في «كيبك»، فهناك من يركز على ضمان الجودة الداخلية، أي أن تقويم ضمان الجودة تقوم به المؤسسة نفسها، وهناك من يذهب إلى ضرورة التقويم الخارجي أي ضمان الجودة من الخارج، ولعل الذي يعتمد في

(1) SSURANCE QUALITÉ: L'EXPÉRIENCE DU SYSTÈME UNIVERSITAIRE QUÉBÉCOISE- novembre 2011
(2) ASSURANCE QUALITÉ: L'EXPÉRIENCE DU SYSTÈME UNIVERSITAIRE QUÉBÉCOISE novembre-2011
(3) L'assurance qualité à l'enseignement universitaire: une conception à promouvoir et à mettre en oeuvre Février 2012

غالب الأحيان حسب عدد من الدراسات هو التقويم الذاتي أو الداخلي دون الاستغناء عن التقويم الخارجي.

ويخلص المجلس الأعلى للتعليم في «كيبك» بكندا إلى ما يلي[١]:

- أن مصطلح ضمان الجودة هو مصطلح متعدد المعاني ولا يخضع لتعريف توافقي واحد.
- يجب الاحتفاظ بمفهوم ضمان الجودة بمعناه الواسع، أي: من خلال تطبيقات ضمان الجودة الداخلية، أي: أن المؤسسة تقوم بتقويم ذاتها، وتستعين كذلك بهيئات خارجية لتقويم مؤسساتها.
- اعتماد مفهوم التقويم الواسع الذي يتضمن تقويم البرامج والتدريبات والشهادات المحصل عليها وطبيعة التدريس ومؤسسات البحوث، والنظام الجامعي العام.
- يجب إعادة النظر في جودة معايير ضمان الجودة نفسها قبل البحث عن ضمان جودة التعليم، وهذا ما ستعتمده الجامعات في «كيبك» بكندا في المستقبل وفق مخططات معدة لذلك.
- إن الجدل الحاصل الآن حول مفهوم ضمان الجودة هو إيجابي في حد ذاته، لأنه سبيل التطوير والابتكار، على أن يتم الاتفاق حول بعض المعايير العامة المحددة بشكل عام لمفهوم ضمان الجودة.
- إن ضمان الجودة في التعليم العالي هو وسيلة وليس غاية، على الرغم من أن ضمان الجودة يمكن تحقيقه عبر معايير وأهداف

(1) L'assurance qualité à l'enseignement universitaire: une conception à promouvoir et à mettre en oeuvre Février 2012

مختلفة. ويركز المجلس الأعلى للتعليم في «كيبك» بكندا على ما يلي في خططه المستقبلية.

- تحسين وتطوير كفاءات الطلبة، وكذلك البرامج التعليمية والتدريس والمحيط التعليمي العام، مع الأخذ بعين الاعتبار احتياجات الفرد والمجتمع.
- الحرص على التتبع الدقيق للموارد المالية المخصصة لتطوير التعليم العالي، وذلك من أجل الاستجابة لطلبات المجتمع، وانتظاراته باعتباره مساهمًا بشكل كبير في هذه العملية التمويلية، وينتظر من وراء ذلك نتائج إيجابية.
- ضرورة وضوح مفهوم ضمان الجودة، بشكل كبير لما له من انعكاسات على أهمية الشهادات المتحصل عليها من قبل الطلبة سواء في «كيبك» بكندا أو على الساحة الدولية.
- يجب أن تكون مجالس الجامعات المنعقدة والمتتبعة لضمان الجودة على مستوى عال من الجودة والتسيير والعمل لضمان تحقق الجودة المطلوبة.
- إنه على الرغم من الآثار الإيجابية لتطبيق معايير ضمان الجودة، للحصول على الجودة في نظام التعليم، إلا أن النتائج تبقى محدودة، إلا إذا برز تأثير تلك الدراسات على المجتمع، وظهرت ردود فعل إيجابية من المجتمع ككل تدل على رضاه الكبير على المستوى التعليمي.
- المطلوب الأساسي من عملية ضمان الجودة هو تمييز المؤسسات

من حيث قوة برامجها وحسن مردوديتها حتى تتمكن من الحصول على الاعتماد، خصوصًا وسط عالم التنافسية الذي يشهده قطاع التعليم العالي.

- إن معايير ضمان الجودة في التعليم العالي الكندي تقف في منتصف الطريق بين النموذج الأمريكي والنموذج الأوروبي، وهذا ما يعطي هذا النموذج صبغة خاصة، بل إن النموذج الكندي لضمان الجودة يختلف من محافظة إلى أخرى داخل دولة كندا.

- إن استخدام مفهوم ضمان الجودة في «كيبك» بكندا، ركز بالدرجة الأولى على التحسين المستمر للتعليم العالي، وترشيد الموارد المالية، ومتابعة تحقق النتائج المرجوة تبعًا للمخصصات المالية المرصودة لذلك.

- إن تطبيقات مفهوم ضمان الجودة في «كيبك» بكندا يتميز بالتنوع، وهو ما يعطي حظوظًا كبيرة للنجاح والرقي بمستوى التعليم العالي[(١)].

- إن سياق المنافسة الذي تشهده الجامعات في «كيبك» بكندا، منحها فرصة أكبر لتطوير مفهوم ضمان الجودة، لذلك يبدو أن فتح المنافسة بين الجامعات في هذا المجال، يعطي بعدا آخر للتعليم العالي من حيث التطور إلى أن يصل إلى صفة الدولية، وهذا لا يتم إلا بدعم كبير من الحكومات والدول.

---

(1) L'assurance qualité à l'enseignement universitaire: une conception à promouvoir et à mettre en oeuvre Février 2012

ب ـ الآفاق المستقبلية لضمان جودة التعليم العالي في «كبيك» بكندا:

لقد حرصت الجامعات في «كيبك» بكندا على إيلاء موضوع ضمان جودة التعليم العالي اهتمامًا كبيرًا، ويتجلى ذلك في تعبئة كل جهودها لجعل جامعاتها متميزة بشكل كبير، وهذا ما جعل الحكومة «الكيبكية» تجند كل طاقاتها وإمكاناتها المادية لإنجاح مسار التعليم العالي، فأسست المجالس التعليمية العليا، وأنشأت هيئات لمتابعة ضمان الجودة في التعليم العالي، وذلك للأسباب الآتية:

١ ـ من أجل منافسة كبرى الجامعات الأمريكية والأوروبية.

٢ ـ لاستقطاب عدد كبير من الطلبة من الخارج.

٣ ـ لضمان الحصول على خريجين من النوع المتميز.

٤ ـ لجعل تعليمها العالي، مرتبطًا باحتياجات سوق العمل.

٥ ـ لتحتل مرتبة الريادة على مستوى التعليم الجامعي في العالم.

وخلص المجلس الأعلى للتعليم «بكيبك» في اجتماعه الأخير في شهر فبراير ٢٠١٢ إلى ما يلي:

- وضع خطة للمحاسبة والمتابعة، لتلبية تطلعات المجتمع الكندي والحفاظ على المصداقية، وإثبات تميز جامعات «كيبيك» على الساحة الأكاديمية العالمية.
- الاعتراف بقيمة الجهود التي تقوم بها جامعات «كيبك» لضمان جودة عالية للتعليم الجامعي.

- الحرص على المراجعة الدائمة لمعايير ضمان الجودة من أجل التحسن المستمر والتطور والتميز.
- الرفع من قيمة الوعي بمسألة ضمان الجودة لدى كل مكونات المجتمع لضمان نجاح هذه العملية.
- الحرص على رفع تقارير علنية لمعرفة المستوى الذي وصلت إليه الجامعات في كندا، خصوصًا في «كيبك» ليكون المجتمع الكندي والشركاء الدوليين على علم بآخر المستجدات.
- الاستفادة من تجربة كندا عمومًا، وكذا باقي دول العالم فيما يخص ضمان الجودة.
- الأخذ بعين الاعتبار المواقف الإيجابية من الخارج لكي تُضمّن لمؤشرات قياس ضمان الجودة.
- العمل بطريقة مستمرة، من خلال الإمكانات المتوفرة، لتطوير عملية ضمان الجودة بشكل سريع وأحسن.
- تطوير الأنظمة في مجال ضمان الجودة، بشكل مرن كلما دعت الحاجة إلى التغيير والتطوير، دون الإبقاء على شكل واحد ومنهجية واحدة.
- حسن استخدام الموارد المتوفرة من أجل تحقيق النتائج المرجوة لكي يكون هناك توافق بين الوسائل المستعملة والنتائج.
- حسن اختيار مؤشرات الأداء التي يمكنها أن تعطينا صورة واضحة عن حسن سير العمل.
- التركيز الدائم على ملاحظات الخبراء من الخارج لضمان جودة.

- وضع مؤشرات قياس الأداء لضمان الجودة في كل الجامعات دون استثناء.
- إلزامية مشاركة كل الجامعات في عملية ضمان الجودة من خلال إخضاعها لمؤشرات قياس واضحة.

ج ـ نحو مؤشرات جديدة للمستقبل القريب:

تخضع جامعات «كيبك» لعدد من آليات ضمان الجودة على أساس منتظم ومتخصص، بعضها يستخدم من قبل الهيئات الخارجية، والبعض الآخر يعتمد المتابعة الداخلية في إطار جماعي، وفق مؤشرات محددة تحت وصاية المجلس الأعلى للتعليم.

١ ـ تقويم الأساتذة: يُقوّم الأساتذة وفق استبيان مجهول الاسم يعبئه كل طالب، لتسجيل آرائه حول الأستاذ، وطريقة التدريس، كما يسجل الملاحظات الخاصة على العملية التدريسية. وتؤخذ النتائج المحصلة من هذه الاستبيانات بعين الاعتبار، ويتم عرضها على الأستاذ من أجل تطوير أدائه. وتحاط هذه النتائج بسرية تامة، ويتم دراستها، ثم استخلاص أهم الملاحظات التي وردت فيها. وقد أظهرت هذه الطريقة نجاحها الكبير في الجامعة «الكيبكية» ومازال العمل بها مستمرًّا لحد الآن، وقد حازت رضا كل الأطراف والأساتذة.

هذا التقويم للأساتذة يتميز بالسرعة، فمجرد ما أن يتوصل الأستاذ بالملاحظات المستخلصة من الاستبيانات عليه أن يبدأ فورًا في تغيير طريقة تدريسه، والعمل على التحسن نحو الأفضل. وإن ظهر أنه في حاجة إلى دعم لتحسين مستواه، فإن الجامعة تتكفل بتوفير هذه

المساعدة. على أن يُقوّم سير تدريسه في القريب، من أجل تتبع مدى ارتقاء مستواه التدريسي.

٢ ـ تقويم البحوث: تتميز «كيبك» بطرق أكثر فعالية لتقويم البحوث، بحيث تعتمد في المقام الأول على التقويم الخارجي، مما يعطي للبحوث المنجزة في «كيبك» بعدًا عالميًّا، وتخضع هذه البحوث للتحكيم من حيث الجودة والتجديد إلى غير ذلك، كما تخضع للمساءلة المالية للمقارنة بين المال الذي أنفق لتغطية تكاليف البحوث والنتائج المتوصل إليها. كما تخضع متابعة البحوث لمؤشرات صارمة توضع من قبل الجامعات ولجنة الدعم المالي. وقد عرفت مسألة تقويم البحوث تطورًا كبيرًا على المستوى العالمي، وقد كان إسهام الجامعات الكندية في «كيبك» كبيرًا في تطور جودة البحوث على المستوى العالمي.

٣ ـ تقويم مشاريع البرامج الدراسية والبرامج الدراسية الحالية:

وضع المجلس الأعلى للتعليم في «كيبك» عدة معايير لتقويم جودة البرامج الدراسية في جامعة «كيبك» نذكر منها:

- العمل على تحسين جودة البرامج الدراسية في جامعة «كيبك»، للحصول على شهادات ذات قيمة عالية على المستوى العالمي.
- تقويم البرامج الدراسية بصفة دورية.
- رفع تقارير عن سير البرامج الدراسية وتطورها، لنشرها أمام الجميع.
- رصد متانة هذه البرامج الدراسية، وقدرتها على الاستجابة

لمتطلبات المجتمع، حتى يمكنها الحصول على الدعم الكافي من الدولة.

- مراجعة الآليات المتبعة لتقويم البرامج الدراسية من قبل المختصين.
- التأكد من أن مؤشرات القياس المتبعة لضمان جودة البرامج الدراسية على مستوى عال من الضبط.
- الحرص على معرفة الانتقادات الخارجية الموجهة للبرامج الدراسية، لأخذها بعين الاعتبار.
- إسناد مهمة تقويم ومراجعة البرامج الدراسية لخبراء من الخارج بصفة دورية.
- ربط علاقات مع هيئات دولية مختصة في تقويم جودة البرامج الدراسية، للحصول على الاعتراف الدولي.
- إن التعاون والتنوع الذي يميز الجامعات في «كيبك» جعلها أكثر استجابة لاحتياجات المجتمع، كما أن فتح باب المنافسة بين الجامعات في «كيبك» أسهم بشكل كبير في تطوير آليات ضمان الجودة في التعليم الجامعي.

ثانيًا: نظرة عامة لضمان الجودة في التعليم العالي في «كيبك» حسب خبراء التعليم في كندا:

يرى الخبراء في المجلس الأعلى للتعليم العالي «بكيبك» أنه يجب أن نعتبر ضمان جودة التعليم العالي كوسيلة لتطوير البرامج الدراسية،

وللتخطيط الاستراتيجي، وللمساءلة والمتابعة، ولمنح التعليم الجامعي جودة كبيرة مشيرين إلى أن مؤشرات قياس الأداء في «كيبك» تتميز بمتانتها، وفاعليتها في ضمان جودة الجامعات.

كما ينبه خبراء التعليم في «كيبك» إلى أنه يجب ألا ننشغل بصفة كلية بالبحث عن السبل التي تجعل الجامعات قادرة على الاستجابة لمتطلبات سوق العمل، وننسى الجانب المعرفي المهم في تكوين شخصية الطالب من حيث الحس النقدي، والاندماج في العمل الجماعي بكل طواعية.

إن التعليم الجامعي في «كيبك» من حيث ضمان الجودة يعد ـ حسب الخبراء ـ رائدًا في هذا المجال، وقد استفادت كثير من الجامعات من تجربة جامعة «كيبك»، حيث تم عرض التجربة الكندية في عدد من المؤتمرات الدولية، إذ أن هذا النوع من العمل هو حصيلة شراكة بين الجامعات والدولة، وهو نظام يتميز بالصرامة والمرونة في نفس الوقت، ويتطلب تعبئة الموارد البشرية والمالية.

كما أن الجامعات في «كيبك»، ترتكز لضمان جودتها على حسن اختيار البرامج الدراسية، ومراجعتها بصفة دورية، حيث تعمل على مسايرة المتغيرات في العالم دون التفريط في الخصوصيات الوطنية.

إن حرص الجامعات «الكيبكية» على الاعتراف الدولي، يجعلها دائمًا حريصة على التطور والبحث عن الجديد، مما يجعلها مقصدًا لكل الطلبة من كل الاتجاهات، ويجعل لطلبة الجامعات الكندية في «كيبك» قيمة كبيرة خارج كندا. إن مهمة ضمان الجودة في التعليم

الجامعي ليس بالأمر الهين خصوصًا إذا علمنا أن متطلبات هذه العملية تشترك فيها الدولة والجامعات، ورجال الأعمال.

ثالثًا: في سبيل إنجاز خطة واضحة المعالم لضمان الجودة في الجامعات العربية والإسلامية:

لاشك أنه لنجاح عملية ضمان الجودة في التعليم الجامعي في الدول العربية والإسلامية، لا بد من وضع خطوط كبرى لا يمكن تجاوزها، ولا إهمالها، على رأسها الوعي بأهمية ضمان الجودة في التعليم من قبل كل الفاعلين في هذا المجال، إضافة إلى المصداقية والشفافية وحسن تدبير الموارد المالية، والحركة المستمرة للتغيير والتجديد وفق المتغيرات العالمية السريعة، والاتجاه إلى تأسيس هيئات عربية وإسلامية واحدة هدفها هو تطوير وتحسين مستوى التعليم الجامعي في بلدانها تحت شعار يتضمن العناصر الآتية «الشفافية ـ المصداقية ـ التجديد ـ الاستقلالية ـ تلبية احتياجات المجتمع ـ الاعتراف ـ الدولية ـ التنافسية ـ». ويجب أن تتضمن أعمال هذه الهيئات ثلاث مراحل:

ـ **ما قبل إنجاز الخطة**: وفيها يتم رصد واقع التعليم الجامعي في الدول العربية والإسلامية من حيث تطبيقات ضمان الجودة للوقوف بشكل دقيق على نقاط القوة ونقاط الضعف، وفق المعطيات الآتية:

ـ رصد واقع التعليم العالي العربي بشكل دقيق.

ـ إنجاز إحصائيات دقيقة عن كل مكونات التعليم العالي العربي.

ـ رصد الصعوبات والتحديات التي تواجه التعليم العربي العالي.

ـ يتم تحديد الفترة الزمانية لإنجاز هذه الإحصائيات.

ـ يتم تصنيف الجامعات العربية حسب درجة الأهمية.

ـ تعبئة الموارد البشرية والمالية لإنجاح هذه العملية.

ـ القيام بحملة واسعة، وفق خطة منهجية لبث الوعي بأهمية ضمان الجودة في التعليم الجامعي لدى كل الفاعلين في الجامعة إداريون، رؤساء الجامعات، الأساتذة، العاملون بالجامعة من كل الأصناف والدرجات.

ـ إنشاء المقر العام لمتابعة ضمان الجودة على مستوى العالم العربي في المملكة العربية السعودية.

ـ إشراك أصحاب القرار ورجال الأعمال في كل هذه الخطوات المتبعة، لإنجاح عملية ضمان الجودة.

ـ **أثناء إنجاز الخطة:** وفيها تجتمع الهيئات العربية والإسلامية، لوضع خطة واضحة المعالم، تستفيد من خلالها من خبرات وتجارب الدول المتميزة لإنجاز معايير دقيقة وناجحة لضمان جودة التعليم الجامعي، وفق الخطة الآتية:

ـ مراجعة وتقييم مؤشرات أداء القياس المتبعة في الجامعات العربية.

ـ الوقوف عند النتائج السابقة الناتجة عن تطبيقات هذه المؤشرات.

ـ مراجعة التجارب العالمية في مجال ضمان الجودة، واعتماد الأهم والأصوب منها.

ـ إسناد مهام الإشراف على وضع الخطط، لنواب رؤساء الجامعات.

ـ وضع خطة لضمان الجودة في الجامعات العربية، تتميز بالمرونة والتنوع وفتح باب الاجتهاد.

ـ يُعتمد في وضع هذه الخطة على معالم كبرى القيادة الحكيمة، الشفافية، التجديد، المرونة، الحرية الأكاديمية، إشراك الأساتذة، إشراك الطلبة.

ـ استدعاء خبراء من العالم في مجال ضمان الجودة، للاستشارة.

ـ الحرص على الدولية في إنجاز الخطة، أي: أن تصبح البحوث والدراسات المنجزة في الدول العربية ذات بعد عالمي.

ـ **ما بعد إنجاز الخطة:** وفيها يتم التركيز على المتابعة الدقيقة والمتقاربة، لمعرفة مواطن الخلل، وللمراجعة والمتابعة والتجديد في آليات العمل، وفق المعطيات الآتية:

ـ تأسيس لجنة عليا للمتابعة على مستوى العالم العربي.

ـ تأسيس لجنة فرعية للمتابعة تابعة للجنة العليا في كل بلد عربي.

ـ اعتماد المتابعة الدورية، والمتابعة السنوية.

ـ تخصيص جوائز وحوافز لأول جامعة عربية، حرصت على تطبيق معايير الجودة بشكل سليم.

ـ تصنيف الجامعات العربية على مستوى العالم العربي.

ـ يسند الإشراف والمتابعة الدقيقة في هذه المراجعات لنواب رؤساء الجامعات، والعمداء.

ـ التجديد والتغيير في المؤشرات كلما دعت الحاجة إلى ذلك، دون انتظار انتهاء فترة معينة محددة سابقًا.

الفصل الثالث

رسم تصور جديد لأساليب ووسائل اشتغال الدراسات القرآنية، على ضوء أحدث التجارب في الجامعات الكندية في «كيبك»

على ضوء التجارب العالمية للجامعات الدولية، وخصوصًا الجامعات الكندية يمكن أن نضع تصورًا أوليًّا لخطة العمل التي يمكن أن تنتهجها الدراسات القرآنية حتى تصل إلى مصاف الجامعات الرائدة.

أولًا: الدراسات القرآنية ونورانية المعرفة:

لما كانت الدراسات القرآنية المنبع الأصيل لنورانية المعرفة، أصبح من الواجب على كل مسؤول القيام بمهمة تطوير هذه الدراسات، وذلك من أجل تبليغ هذه النورانية إلى كل العالمين. فلا يمكن أن نقدم هذه المعارف النورانية للقرآن الكريم في ثوب قديم، بل لا بد أن نحرص على تقديم هذه العلوم للعالمين في ثوب جديد مع الحفاظ على أصولها الثابتة المتجلية في كلام الله، أمّا ما سوى ذلك من اجتهادات الناس فهو قابل للتغيير، وهذا مبدأ عظيم أخذ به عدد من العلماء الكبار، كالشافعي رحمه الله تعالى وغيره، فكانت الفتوى في مصر ليست كالتي في العراق. فكيف إذا تعلق الأمر باجتهادات بشرية مرت عليها القرون الخوالي، أليس حري بنا أن نغير الأشكال ونحافظ على الجوهر، لنساير التطورات السريعة، ولنُقدّم أشرف ما لدينا في حلل قشيبة يُقبل عليها الغير، ويفقه من خلالها بسرعة كبيرة.

ثانيًا: مسألة قبول الطلاب:

لابد أن يُختار للدراسات القرآنية العناصر المتميزة الصالحة، الراغبة في نشر الدعوة إلى الله. ومن هنا نرى أن يعاد النظر في مسألة قبول طلاب الدراسات القرآنية وفق النظرة الآتية:

- التميز الدراسي من خلال النتائج والدرجات العلمية المحصلة.
- التميز الأخلاقي، ويتم معرفة ذلك من خلال شهادة الأساتذة السابقين والإدارة السابقة.
- موسوعية المعرفة، ويتم معرفة ذلك من خلال اختبار، تناقش فيه معارف عدة.
- التمكن من اللغة الأجنبية.
- التمكن من وسائل التواصل الحديثة.
- تحديد عدد الطلبة المقبولين في الدراسات القرآنية، حتى يتم التحكم في تكوينهم وتأطيرهم التأطير الجيد.

ثالثًا: تغيير الإرادات نحو الأفضل:

إن التغيير قضية تتم وتخضع لمنظومة مستمرة تستمد استمرارها من استمرار الحياة، ومن هنا نجد أن التغيير ملازم للحياة. ويمكن تحقيق ذلك من خلال ما يلي:

١ ـ مناخ تنظيمي داعم للتغيير التربوي الإبداعي.

٢ ـ تغيير تربوي يرتكز على تشجيع التجريب والتجديد.

٣ ـ تيسير عمليات التغيير.

٤ ـ توفر إدارة الجامعة على بيئة جامعية محفزة للإبداع ورعاية الموهوبين.

٥ ـ تُوفّر إدارة الجامعة مناخًا داعمًا للتغيير والتطوير وتقبل الجديد.

٦ ـ تضع إدارة الجامعة خططًا لإصلاح، وتطوير مجال الدراسات القرآنية وتتابع تنفيذها. وذلك من خلال:

- خطط تحفيز الإبداع.
- سجلات الأنشطة.
- تقارير استخدام وسائل التكنولوجيا.
- نتائج تنفيذ الخطة.
- خطط المتابعة.
- بيان بالموارد المستخدمة.
- محاضر الاجتماعات واللقاءات.
- سجل إنجازات الطلاب.
- تشكيل فرق العمل.
- برامج التغيير بالجامعة.
- الهيكل التنظيمي للجامعة.
- برامج الاستفادة من نتائج التقويم.

رابعًا: تخصيص الدراسات القرآنية بعناية زائدة من قبل القيادات الحاكمة:

لنجاح الدراسات القرآنية وفق الخطط المستقبلية التي ستنجز لتطوير

هذه الدراسات، لا بد من أن تخصص هذه العلوم برعاية خاصة من قبل القيادات الحاكمة، وذلك خدمة لكتاب الله تعالى، وهو شرف لكل قائد في الدنيا والآخرة، ودون ذلك ستكون كل الجهود المبذولة ذات مردودية محدودة، ولعل التطور الذي نلحظه في هذه الدراسات خصوصًا في المملكة العربية السعودية يؤكد اهتمام القيادات الحاكمة في المملكة بخدمة كتاب الله تعالى.

خامسًا: التمويل الكافي، وبسخاء من أجل القرآن الكريم:

وهذا العنصر له علاقة بالعنصر الذي سبقه، إذ لا بد من رصد ميزانيات خاصة لهذه الدراسات، وأن يُمنح الطلاب المقبولون في هذه العلوم منحًا دراسية مجزية، حتى يتمكنوا من التفرغ الكلي للنجابة في دراساتهم، وحتى تُهيأ لهم الأجواء للإبداع والتطوير والتجديد، والعمل بتفان لنشر هذا العلم في العالمين. وإذا عدنا إلى تجارب الجامعات الكندية، فسنلحظ بشكل واضح الاهتمام الخاص التي توليه الجامعات هناك للدراسات العليا، والميزانيات الكبرى التي تخصص لهذه الدراسات، إضافة للمنح السخية التي تمنح للطلاب المتميزين حتى يستطيعوا التفوق بشكل كبير في دراساتهم.

سادسًا: نحو بناء خطة واضحة المعالم للدراسات القرآنية لضمان الجودة الشاملة:

١ ـ هيئة التدريس:

يعتمد نجاح أي برنامج تعليمي على قدرات وكفايات القائمين على

تنفيذه، وبالتالي يعد أعضاء الهيئة التدريسية في الدراسات القرآنية من أهم العناصر التي تسهم في تطوير ونجاح أي برنامج، لذا يعتمد نجاحهم على الأداء المتميز الذي يقومون به في الجانب الأكاديمي والتربوي والمهني والأخلاقي، ويرتبط ذلك الأداء بوجود العديد من المؤشرات التي تدل على مدى توفر هذا المعيار في أداء أعضاء هيئة التدريس، ومن تلك المؤشرات:

- مدى كفاية إعداد ونوعية أعضاء هيئة التدريس في البرنامج التعليمي للدراسات القرآنية، ومدى قدرتهم على القيام بالتعليم الأكاديمي، والبحث العلمي، وخدمة المجتمع.
- مدى نوعية الأبحاث والدراسات التي قام بها أعضاء هيئة التدريس، والتي تسهم في تطوير الجامعة والمجتمع.
- مدى الوضوح والثبات في تطبيق البرنامج، وكذلك وضوح آلية توظيف وتقييم وترقية أعضاء هيئة التدريس.
- مدى فعالية عملية الاتصال والتواصل بين أعضاء هيئة التدريس مع بعضهم البعض، أو مع إدارة البرنامج أو الجامعة أو الكلية؛ لأجل تسهيل عملية البحث العلمي وتطويره بما يخدم الجامعة.
- البعثات والدورات التطويرية التي تقدمها الجامعة لأعضاء هيئة التدريس.
- الخبرات التعليمية في المنهاج والبحث العلمي لدى أعضاء هيئة التدريس، والقدرة على استخدام أساليب وتقنيات حديثة في التعليم الجامعي.

الصفات الأكاديمية والمهارية:

- العمل ضمن أهداف المنهج الدراسي من جهة، وتلبية حاجات الطلاب من جهة أخرى.
- استخدام طرائق وأساليب تدريس حسب متطلبات كل مقرر دراسي وموضوع.
- إثارة الرغبة لدى الطلبة في التعلم.
- التمكن من مادة الاختصاص مع زيادة الثقافة العامة.
- استخدام أسلوب الحوار والمناقشة وتجنب أسلوب السرد والخطابة، وانتقاء الطريقة المناسبة لكل موقف تعليمي بالطريقة والأسلوب المناسبين.
- الموضوعية في تقويم أداء الطلبة.
- استخدام مهارة النقد، وحرية التعبير عن الرأي لدى الطلبة.
- استخدام الوسائل التعليمية الجيدة وشروط استخدامها.
- المشاركة في المؤتمرات والندوات المحلية والعربية بالعمل البحثي وأوراق العمل.
- حرص عضو التدريس والمحاضر في مجال الدراسات القرآنية، على التطوير الذاتي؛ لمواجهة التطورات العلمية الحديثة، والاستفادة منها.
- التعاون البحثي مع أعضاء هيئة التدريس في الجامعة نفسها، أو مع الجامعات الأخرى بما يخدم تطوير الدراسات القرآنية.

٢ ـ المناهج:

هناك أسباب ودواع وراء تغيير المنهج وتطويره ويمكن إجمالها فيما يلي:

أ ـ ظهور حالات الخلل أو الضعف في جانب من جوانب المنهج مما يستدعي إجراء تطوير سريع لمعالجته حتى لا يؤدي إلى ضعف الخريجين وعدم قدرتهم على إنجاز العمل الذي أنيط بهم.

ب ـ التقدم العلمي وتراكم المعرفة بشكل سريع، مما يستلزم منا تطوير المناهج ليواكب التقدم، ويستفيد من معطياته، مستعينًا بالوسائل التعليمية الحديثة وبالخبرات الداخلية والخارجية.

ج ـ عقد مقارنة بين مناهجنا ومناهج الدول التي بلغت مكانة مرموقة في التطور العلمي، والعمل على الاستفادة منها من خلال تطوير مناهجنا وتخصصاتنا العلمية.

المنطلقات الأساسية في تطوير المنهج:

أ ـ توجيه الطالب في الدراسات القرآنية إلى الكتب، وإلى كيفية استخدام المراجع بطريقة علمية، والاستفادة من الكتب إلى أقصى حد.

ب ـ تطوير كفاءة المدرس في الدراسات القرآنية، وتمكينه من تحديث معلوماته واعتماد التعليم المستمر، وزيارة الجامعات والمكتبات في الدول المتقدمة، والاطلاع على مقرراتهم ومناهجهم وأساليب تدريسهم وحضور ندوات علمية مستعينًا بأصحاب الكفاءات والخبرات في مختلف الاختصاصات. وكذا تحديث طرائق التدريس باتباع أسلوب المناقشات والحلقات الدراسية والتأكيد على المبادئ

والمفاهيم والقواعد العامة بعيدًا عن المسائل الجزئية والتفصيلات في محتوى المنهج.

ج ـ ضرورة دراسة مناهج المرحلة ما قبل الجامعة وتحديثها، لجعلها تتواكب مع التطورات العلمية، وتمد الطالب بالمعرفة العلمية التي تؤهله بشكل مناسب للمرحلة الجامعية.

ولحل مشكلة تطوير المناهج واستخدام التقنيات التعليمية لتطبيق إدارة الجودة الشاملة في الدراسات القرآنية يجب ما يلي:

- تبني إستراتيجية واضحة لتطوير برامج ومناهج الدراسات القرآنية، بحيث تحقق الأهداف المجتمعية المرجوة منها، وتستخدم الجديد في العلم والتقنيات.
- إعداد برامج ومناهج تعليمية تتوافق وتواكب التطورات التقنية والمعلوماتية الحالية.
- التركيز على جانب الجودة في التعليم من خلال التطبيق الجديد للمناهج التعليمية، وعدم التراخي والتقصير فيها ومحاولة تكييفها وفق مستوى الطالب.

٣ ـ البحث العلمي:

لاشك أن التجربة الكندية أبرزت أهمية البحث العلمي في تطور المجتمعات، لذلك نرى أنه من واجب الباحثين في مجال الدراسات القرآنية أن يرقوا ببحوثهم إلى المستوى العالمي، وذلك باعتماد على مبادئ صارمة، مثل الإبداع، والتجديد والتطوير.

ولعل أبرز المعايير التي يمكنها اعتمادها لبناء خطة البحث العلمي في مجال الدراسات القرآنية هي:

- ضرورة العمل على ربط الأبحاث في مجال الدراسات القرآنية ببناء مجتمع المعرفة المحصن من الانحرافات والمرتبط بمشكلات المجتمع.
- استحداث ميزانية خاصة للبحث العلمي سواء في إطار وزارات، أو إدارات التعليم العالي، والبحث العلمي أم خارجه، وتقرير نسب معقولة من الإنفاق المالي قياسًا إلى الناتج الإجمالي، وإلى الموازنة العامة المخصصة لقضايا التربية والتعليم العالي، وهو ما يعتمد الآن في الجامعات الكندية.
- التطوير المستمر لبرامج تفرغ أعضاء هيئة التدريس، وتخصيص ساعات معينة لإنتاج البحوث العلمية كجزء من النصاب التدريسي للأستاذ.
- إقامة شبكات وطنية للمعلومات تربط بين الجامعات، ومعاهد البحوث وبعض المؤسسات المعنية الأخرى، والإفادة من تجارب الجامعات الرصينة في العالم في مجال إنشاء الشبكات الفعلية، والافتراضية للبحث والتطوير وشبكات بين الباحثين، واستحداث برامج للدراسات العليا بما يخدم الدراسات القرآنية.
- ضرورة تطوير النشر الإلكتروني، ونشره على نطاق واسع وتشجيعه لمزاياه المختلفة، وتوفره في كل مكان، وشيوعه على نطاق جغرافي واسع يتجاوز محدودية النشر الورقي، ثم ضرورة

إنشاء موقع إلكتروني خاص بالدراسات القرآنية، وتطويره وتحديثه بآخر المعلومات المتاحة.

- تشجيع إنشاء جمعيات علمية وطنية وفق المقاييس العالمية لترويج البحث العلمي في مجال الدراسات القرآنية والتعاون مع الجمعيات العلمية والأجنبية ذات الاهتمام المشترك.

- خضوع الأستاذ للتدريب المستمر عن طريق دورات تدريبية في مجال البحث العلمي، وتحتسب هنا شهادة الكفاءة لغرض الترقية العلمية، كما أن هذا التدريب يساعد على الرقابة العلمية على الأستاذ، وخاصة إدخاله المعرفة الجديدة في أبحاثه، كما يُعينه على التقويم الذاتي لإنجازاته.

توصيات عامة:

لاشك أن البحث شمل توصيات عدة مبثوثة في ثنايا البحث، يمكن إجمالها في العناصر الكبرى الآتية:

١ ـ ضرورة تخصيص الدراسات القرآنية بمزيد عناية من قبل القيادات الحاكمة.

٢ ـ ضرورة الاستعداد النفسي للتغيير في مجال الدراسات القرآنية، خصوصًا في الوسائل، واعتماد أساليب لإقناع المعارضين، بضرورة التغيير الذي هو من روح الإسلام.

٣ ـ تخصيص دعم مالي كاف لتطوير مجال الدراسات القرآنية.

٤ ـ بناء خطة للاعتماد الأكاديمي، من خلال التجارب العالمية، المذكورة في هذا البحث أو في غيره من البحوث الأخرى.

٥ ـ إنشاء هيئة عامة من شخصيات بارزة من الدول العربية والإسلامية، تتابع عمل إنجاز مشروع بناء خطة لضمان الجودة في مجال الدراسات القرآنية بعد ختم المؤتمر.

والحمد لله رب العالمين.

المصادر والمراجع

1 - ASSURANCE QUALIT/: L'EXP/RIENCE DU SYSTÈME UNIVERSITAIRE QU/B/COISEnovembre - 2011

2 - L'assurance qualité à l'enseignement universitaire: une conception à promouvoir et à mettre en oeuvre Février 2012